الباب الثاني

أثر الكشاف في الدراسات البلاغية

- أثره في مدرسة المفتاح .
- أثره في كتاب المثل السائر .
- أثره في كتاب الطراز .

الفصل الأول

أثر الكشاف في مدرسة المفتاح

أثره في كتاب المفتاح :

لا يماري منصف في أن أبا يعقوب كان رجلا قادر العقل حاد الذهن واسع الثقافة متضلعا في علوم شتى[1] .

وقد كانت مباحث البلاغة تدرس قبله وكأنها جذاذات من الورق في كل قطعة منها مسألة ، ويختلف ترتيب هذه المسائل في الكتب البلاغية كما يختلف ترتيب هذه الجذاذات قبل أن تمتد نحوها يد تنظم وتنسق . وهذا واضح فيما كتبه عبد القاهر الجرجاني ، وفيما نثره الزمخشري في الكشاف .

---

(١) ولد أبو يعقوب يوسف السكاكي في خوارزم سنة خمس وخمسين وخمسمائة للهجرة ، وذكر صاحب روضات الجنات : أنه كان في أصول أحد أبويه سكاكي ، وذكره بعض من ترجموا له بابن السكاك والسكك المحاريث التي تفلح بها الأرض ، وكانت داخلة في صناعة المعادن ، وقد أجمع من ترجموا له أنه ظل مشغولاً بصناعة المعادن حتى تجاوز الثلاثين من عمره ، ثم شغل بالعلم طلبًا للحظوة عند السلاطين ، وبرع في علوم شتى ، منها السحر ، والتنجيم ، والبلاغة ، والنحو ، والاستدلال ، والعروض ، وله مؤلفات أشهرها كتاج المفتاح ، وتوفي رحمه الله في سنة ست وعشرين وستمائة ، وقيل : في سنة ثلاث وعشرين ، وقيل : في سبع وعشرين ، ينظر : البلاغة عند السكاكي للدكتور أحمد مطلوب ، ومعجم الأدباء لياقوت ، وطبقات الشافعية للسبكي .

نعم ، كان هناك إحساس بأواصر قوية بين الفنون المتصلة بدراسة الصورة البيانية فكان يجمع التشبيه مع المجاز والكناية في نظام واحد ، إلا أن هذا كان إحساسًا غائمًا ، وقد يتخلف فتختلط المسائل كما هو الحال في كتاب دلائل الإعجاز .

وكان ذكر الزمخشري لعلمي المعاني والبيان إشارة بينة إلى تمييز هذه المسائل وتصنيفها في هذين العلمين وإن كان ذلك لم يتم على يده .

وكان من الخير كما يرى السكاكي أن تضبط مسائل هذين العلمين وأن تحدد تحديداً بينًا ، وأن تميز تمييزًا واضحًا ، فكان هو أول من فعل ذلك فحدد أبواب علم المعاني وحصرها ، وحدد أبواب علم البيان وحصرها ، فأتم بذلك ما بدأ الزمخشري .

وكان عجيبًا في تصوره لطريقة ضبط معاقد هذين العلمين ، ورسمه لهما طريقًا يحيط بكل شعبهما ، ووضعه لهما منهجا يستوعب الأصول والفروع .

وكان منهجه في ضبط مسائل كل علم ثمرة لنظره في تعريفه .

فقد ذكر أن علم المعاني «هو تتبع خواص تراكيب الكلام وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره» .

ومن هذا التعريف وضع لعلم المعاني منهجه المحدد ، وأبوابه المعروفة ، ولم يسبق بشيء مما ذكره في هذا التحديد . والذي يلفتنا في هذا التعريف هو ذلك الربط القوي بين هذا العلم والنصوص الأدبية الرفيعة ، إذ أنه يعني بالتراكيب تراكيب البلغاء المشهود لهم بالسبق والتفوق . وهذا هو معدن هذا العلم ومرجعه والذي يجب أن يطول فيه نظر دارسيه ، والسكاكي هنا يجعل قراءة البلاغة تتبعًا لخواص التراكيب يعني قراءة نصوص أدبية بطريقة واعية نتتبَّع فيها أحوال المباني لتستخرج منها دقائق المعاني ـ وهذا هو السكاكي الذي عابه الناس .

وقد نظر السكاكي فوجد التعرض لخواص التراكيب موقوفًا على التعريف للتراكيب . ثم إن التعرض لتراكيب الكلام وهي منتشرة أمر يصعب ، فوجب المصير إلى إيرادها تحت الضبط . ولهذا صنف كلام العرب في قسمين كبيرين : الخبر والإنشاء ، ثم رأى أن الخبر يرجع إلى الحكم بمفهوم لمفهوم وهو الذي نسميه الإسناد الخبري ، فتحصل له أربعة أبواب :

١- الإنشاء .

٢- أحوال المفهوم المحكوم به (المسند) .

٣- أحوال المفهوم المحكوم عليه (المسند إليه) .

٤- أحوال الإسناد ...

وهكذا ظلت تتولد أبواب المعاني وتتفرع .

وكان هذا هو الحال في علم البيان الذي حده بقوله : أما علم البيان فهو معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه . وبالنقصان ، ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه ، ثم مهد له بقاعدة بيَّن فيها مسائل هذا العلم ، وكان يلهمه في هذا حديث عن الدلالة سبقه إليه العلامة ابن الخطيب الرازي في كتابه نهاية الإيجاز ، فقد تكلم في كتابه هذا عن الدلالة الوضعية والدلالة العقلية . ومن العقلية دلالة اللفظ على جزء داخل في مفهومه ، كدلالة لفظ البيت على السقف ، ودلالة اللفظ على خارج عنه لازم له كدلالة السقف على الحائط . ولم يذكر السكاكي شيئًا زائدًا على ما ذكره الرازي في موضوع الدلالة يمكن أن يعتد به .

ثم يقول السكاكي ـ بعد ذكر كلام الرازي في الدلالة ـ : وإذا عرفت أن إيراد المعنى الواحد على صور مختلفة لا يتأتى إلا في الدلالات العقلية وهي الانتقال من معنى إلى معنى بسبب علاقة بينهما كلزوم أحدهما الآخر بوجه من الوجوه ، ظهر لك أن علم البيان مرجعه اعتبار الملازمات بين المعاني ، ثم إذا عرفت أن اللزوم إذا تصور بين الشيئين فإما أن يكون من الجانبين كالذي بين

الأمام والخلف بحكم العقل أو بين طول القامة وطول النجاد ، بحكم الاعتقاد ، ظهر لك أن مرجع علم البيان اعتبار هاتين الجهتين : جهة الانتقال من ملـزوم إلى لازم ، وجهة الانتقال من لازم إلى ملزوم ... وإذا ظهر لك أن مرجـع علـم البيـان هاتـان الجهتـان علمـت أن انصـباب علـم البيـان إلى التعـرض للمجـاز والكناية ، فإن المجاز ينتقل فيه من ملزوم إلى لازم ... وأن الكناية ينتقـل فيهـا من اللازم إلى الملزوم .

وقد شعر السكاكي بما في هذه الطريقة التي حدد بها أبواب علم البيان مـن التكلف والتجشم فقال وكأنه يعتذر : « والمطلوب بهذا التكلف هو الضبط ».

ومن الواضح أن دراسة أهل خوارزم للبلاغـة العربيـة دراسـة ذات خصـائص متشابهة ، وأن تقسيم البلاغة إلى علمي المعاني والبيان لم يظهر ولم يتم إلا في هذه البيئة .

وبحث المفتاح وإن كان امتدادًا لهذا الاتجاه فقد أخذ طابعًا واضحًا ميزه عن البحوث الأخرى التي نهض بها رجال هـذه البيئـة . فـإذا كـانوا جميعًـا يعنـون ببحث الجملة وصياغتها كما يعنون بدراسة صور البيان ، فإن السكاكي قد شغل بهذا ، إلا أن دراسته كانت علميـة ومحـددة وجافـة أو هـي اسـتنتاجات عقليـة وتقنين منطقي لما استطاع إدراكه من كلام أئمة ثلاثـة عـرفتهم بيئتـه ، وهـم : عبد القاهر الجرجاني ، ومحمود بن عمر الزمخشري ، وابن الخطيب الـرازي ، ولعـل هـؤلاء هـم الأصـحاب الـذين يـذكرهم كـثيرًا في كتابـه . ويلاحـظ أن الزمخشـري ولـد في آخـر حيـاة عبـد القـاهر وأن السـكاكى ولـد بعـد وفـاة الزمخشري بنِّيفٍ وعشر سنين والرازي توفى قبل السكاكى بعشرين سنة وكلهم من أبناء خوارزم وجرجان وهم شيوخ بلاغة هذا اللسان العربى

وقد سارت الدراسة البلاغية في هذه البيئة في مراحل ثلاث كما أتصور :

المرحلة الأولى : كانت جهودًا نظرية مرتبطة ارتباطًـا كـاملاً بـالنص الأدبـي وذلك واضح في كتابي عبد القاهر الجرجاني .

والمرحلة الثانية : كانت جهودًا تحليلية تطبيقية تنفذ من خلال النص إلى مَسِّ القواعد والأصول أو تحديدها وذلك واضح في دراسة الزمخشري في الكشاف .

والمرحلة الثالثة : كانت جهدًا نظريًّا خالصًا ، تشوبه أحيانًا ومضات تحليلية ، بعضها سرى إليها من المرحلتين الأولى والثاني ، وبعضها كان من جهد السكاكي ، ولم يكن له سبق في هذا الباب .

وإذا كان أبو يعقوب في عمله الأكبر الذي هو تحديد مسائل علمي المعاني والبيان يسير على الطريق الذي رسمه الزمخشري ، فقد كان يأخذ كثيرًا من قبساته في دراسة مسائل البلاغة وأصولها ، ونعرض الآن صورًا من هذا الأخذ والتأسي .

الالتفات :

وكان تأثر السكاكي بالزمخشري واضحًا في هذا الفن ، فقد أشار إلى أن الكلام إذا انتقل من أسلوب إلى أسلوب كان أدخل في القبول عند السامع « وأحسن تطرية لنشاطه ، وأملأ باستدرار إصغائه ، وأنه يختص مواقعه بلطائف معان قلما تصح إلا لأفراد بلغائهم ، أو للحذاق المهرة في هذا الفن »[1] .

وهذا تلخيص لقيمة الالتفات كما ذكره الزمخشري .

وقد أخذ عن الكشاف معنى الالتفات وقد خالفه البلاغيون في هذا ، فقد ذكر أن امرأ القيس قد التفت في قوله :

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بالأَثْمُدِ ... وباتَ الخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ

وَباتَ وباتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ ... كَلَيْلَةِ ذي العائر الأَرْمَدِ

وذَلِكِ مِن نَبَأٍ جاءَنِي ... وخُبِّرْتُهُ عَن أَبي الأَسْوَدِ

---

(١) ينظر : المفتاح ص ١٠٦ ، ١٠٧ .

وواضح أن جمهور البلاغيين لا يرون التفاتًا في البيت الأول ، لأن الالتفات لا يقع عندهم إلا بعد جريان الأسلوب على طريقة من الطرق الثلاثة ثم يُعْدَلُ عنها إلى غيرها .

وإذا حاول أبو يعقوب بيان مواقع الالتفات ، وكشف قيمتها البلاغية في النصوص الأدبية وجدته بين حالين ، حال يكون فيها مجيدًا في الكشف والتحليل عن موقع هذه الطريقة ، وذلك إذا كان يصدر عن تأثر بصاحب الكشاف ، إما لأنه سبقه ببيان الالتفات في هذا النص ولطف موقعه ، وإما لأنه ـ أي السكاكي ـ جرى فيه على طريقة الزمخشري في نص آخر . وحال لا يكون فيها مجيدًا ولا قريبًا من الإجادة وذلك إذا اعتمد على مقدرته الأدبية ، واستقل بفهمه وذوقه ، فإنه في كثير من هذه الحالات يحوم ولا يقع على شيء يعتد به .

مثاله في الحال الأولى ما يقوله في قوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ (الفاتحة:٥): « أليس مما يشهد له الوجدان بحيث يغنيه عن شهادة ما سواه أن المرء إذا أخذ في استحضار جنايات جان منتقلاً فيها عن الإجمال إلى التفصيل وجد من نفسه تفاوتًا في الحال بينا لا يكاد يشبه آخر حاله هناك أولها ، أو ما تراك إذا كنت في حديث مع إنسان وقد حضر مجلسكما من له جنايات في حقك كيف تصنع ؟ تحول عن الجاني وجهك ، وتأخذ في الشكاية عنه إلى صاحبك تبثه الشكوى معددًا جناياته واحدة فواحدة ، وأنت فيما بين ذلك واجد مزاجك يحمي على تزايد يحرك حالة لك غضبية تدعوك إلى أن تواثب ذلك الجاني ، وتشافهه بكل سوء ، وأنت لا تجيب ، إلى أن تُغْلب فتقطع الحديث مع الصاحب ، ومباثتك إياه ، وترجع إلى الجاني شافهًا له : بالله قل لي : هل عامل أحد مثل هذه المعاملة ، هل يتصور معاملة أسوأ مما فعلت ، أما كان لك حياء يمنعك ، أما كانت لك مروءة تردعك على هذا ؟ . وإذا كان الحاضر لمجلسكما ذا نعم عليك كثيرة فإذا أخذت في تعديد نعمة عند صاحبك مستحضرًا لتفاصيلها أحسست من نفسك بحالة كأنها تطالبك بالإقبال على

منعمك ، وتزين لك ذلك ، ولا تزال تتزايد ما دمت في تعديد نعمه حتى تحملك من حيث لا تدري على أن تجدك وأنت معه في الكلام تثني عليه ، وتدعو له ، وتقول : بأي لسان أشكر صنائعك الروائع ، وبأية عبارة أحصر عوارفك الذوارف ، وما جرى ذلك المجرى»[1].

وقد ذكر الزمخشري مثل هذا في مواطن كثيرة من الكشاف وقد بيناها في دراسة الالتفات ، ومثاله في الحال الثانية ما يقوله في أبيات أمرئ القيس السابقة بعد ما نوه بمكانة الشاعر وفحولته : «وكان يمكنه ألا يلتفت ألبتة ، وذلك أن يسوق الكلام على الحكاية في الأبيات الثلاثة ، فيقول : تطاول ليلي بالأثمد ونام الخلي ولم أرقد ، وبت وبات لنا ليلة ، كقول لبيد : «فوقفت أسألها وكيف سؤالنا» أو أن يلتفت نوعًا واحدًا ، فيقول : وبت وبات لكم ، وذلك من نبأ جاءكم ، وخبرتم عن أبي الأسود . أن يكون حين قصد تهويل الخطب واستفظاعه في النبأ الموجع ، والخبر المفجع للواقع الفات في العضد ، المحرق للقلب والكبد ، فعل ذلك منبهًا في التفاته الأول على أن نفسه وقت ورود ذلك النبأ عليها ولهت وله الثكلى ، فأقامها مقام المصاب الذي لا يتسلى بعض التسلي إلا بتفجع الملوك وتحزنهم عليه ، وأخذ يخاطبه بتطاول ليلك تسلية ، أو نبه على أن نفسه لفظاعة شأن النبأ واستشعارها معه كمدا وارتماضا أبدت قلقا لا يقلقه كمد ، وضجرا لا يضجره مرتمض ، وكان من حقها أن تثبت وتتصبَّر ، فعل الملوك وجريا على سننها المسلوك عند طوارق النوائب وبوارق المصائب فحين لم تفعل شككته في أنها نفسه ، فأقامها مقام مكروب ذي حرق ، قائلا له : تطاول ليلك ، مسليا .

وفي التفاته الثاني على أن المتحزن تَحَزنَ تَحَزُّن صدق ، ولذلك لا يتفاوت الحال خاطبتك أم لم أخاطبك ، وفي التفاته الثالث على أن جميع ذلك إنما كان لما خصه ولم يتعداه إلى من سواه» .

---

(١) المفتاح ص ١٠٩ .

وهكذا تدور النكتة البلاغية للالتفات في هذه الأبيات حول مكانة الشاعر الاجتماعية ، إذ أنه ملك وتفجع الملوك تفجع له شأنه ، وقلق نفوسهم لا يكون إلا لأمر خطير ، ولو كان شاعرنا غير ملك لما كان لهذا التصرف قيمة . والسكاكي له رأي عجيب ، يذكر في هذا الصدد ، وهو أنه يستمد قيمة الخصائص البلاغية في الأسلوب من قيمة قائلها ، لذلك لا يعتد بخواص التراكيب إلا إذا كانت قد صدرت من بليغ ، فهو لا ينظر للخصوصية من حيث هي ، وإنما يعني بالصنعة المقصودة والاحتفال المتعمد من القائل ، فلو صدرت التراكيب البليغة من غير بليغ سقطت قيمتها وليس من حقك أن تعجب بالنص قبل أن تعرف قدر قائله .

يقول في شرحه لتعريف علم المعاني : « وأعني بخاصية التراكيب ما سبق منه إلى الفهم عند سماع ذلك التركيب جاريًا مجرى اللازم ، لكونه صادرًا عن البليغ ، لا لنفس ذلك التركيب من حيث هو »[1].

أحوال المسند والمسند إليه :

وقد أفاد السكاكي من الكشاف في بعض الصور التي ذكرها أحوالاً للمسند إليه ، أو المسند ، يقول في الحال المقتضي كون المسند جملة فعلية ، أو اسمية ، بعد ما بيَّن دلالة الفعلية على التجدد والاسمية على الثبوت : « وما نسمع من تفاوت الجملتين الفعلية والاسمية تجددًا وثبوتًا وهو يطلعك على أنه حين ادعى المنافقون الإيمان بقولهم : ﴿ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ ﴾ (البقرة:٨) ، جائين به جملة فعلية ، معنى : أحدثنا الدخول في الإيمان وأعرضنا عن الكفر ليروج ذلك عنهم ، كيف طبق المفصل في رد دعواهم الكاذبة قوله تعالى : ﴿ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ (البقرة:٨) حيث جيء به جملة اسمية ومع الباء وعلى تفاوت كلام المنافقين مع المؤمنين ، ومع شياطينهم ، فيما يحكيه جل وعلا

---

(١) المفتاح ص ٨٦ .

عنهم وهو : ﴿ وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ (البقرة:١٤) تفاوتًا إلى جملة فعلية ، وهي « آمنا » ، وإلى اسمية ومع « إن» وهي « إنا معكم» كيف أصاب شاكلة الرمي»[١] .

وقد أشرت إلى هذا في دراسة التوكيد في الباب الأول[٢] .

ويذكر تفسير المسند إليه ويشير إلى قوله تعالى: ﴿ لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ (النحل:٥١) ، ويقول : « شفع إلهين باثنين وإلهًا بواحد ، لأن لفظ « إلهين» يحتمل معنى الجنسية ، ومعنى التثنية ، وكذلك لفظ « إله» يحتمل الجنسية ، والوحدة ، والذي له الكلام مسوق هو العدد في الأول ، والوحدة في الثاني ، ففسر إلهين باثنين ، وإلهًا بواحد ، بيانًا لما هو الأصل في الغرض ، ومن هذا الباب من وجه قوله تعالى : ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ (الأنعام:٣٨) ذكر «في الأرض» مع «دابة» و« يطير بجناحيه» مع «طائر» لبيان أن القصد من لفظ «دابة» ولفظ «طائر» إنما هو إلى الجنسين وإلى تقريرهما»[٣].

ويقول : « والتخصص لازم للتقديم غالبًا ولذلك نسمع أئمة علم المعاني في معنى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ (الفاتحة:٥) يقولون : نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ، ونخصك بالاستعانة منك لا نستعين أحدًا سواك ، وفي معنى : ﴿ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ (البقرة:١٧٢) يقولون : إن كنتم تخصونه بالعبادة ، وفي معنى قوله : ﴿ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ (البقرة:٤) ، نذهب إلى أنه تعريض بأن الآخرة التي عليها أهل الكتاب فيما يقولون إنها لا يدخل الجنة فيها إلا من كان هودًا أو نصارى ، وأنها لا تمسهم النار فيها إلا أيامًا معدودات ، وأن أهل الجنة فيها لا يتلذذون في الجنة إلا بالنسيم والأرواح

---

(١) المفتاح ص ١١٧ .

(٢) ينظر : هذا البحث ص ٤٣٧ وما بعدها .

(٣) المفتاح ص ١٠١ ، ١٠٢ ، وينظر : الكشاف ٧١/٢ .

العبقة والسماع اللذيذ ، ليست بالآخرة وإيقانهم بمثلها ليس من الإيقان بالتي هي الآخرة عند الله في شيء ... وفي قوله تعالى : ﴿ لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدًا ﴾ (البقرة:١٤٣) يقولون : أخرت صلة الشهادة أولا وقدمت ثانيًا لأن الغرض في الأولى إثبات شهادتهم على الأمم ، وفي الأخرى اختصاصهم بكون الرسول شهيدًا عليهم ، .... وتسمعهم في قوله تعالى : ﴿ لَا فِيهَا غَوۡلٌ وَلَا هُمۡ عَنۡهَا يُنزَفُونَ ﴾ (الصافات:٤٧) يقولون : قدم الظرف تعريضًا بخمور الدنيا ، وأن المعنى : هي على الخصوص لا تغتال العقول اغتيال خمور الدنيا . ويقولون في قوله تعالى : ﴿ الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِ ﴾ (البقرة:١-٢) : يمتنع تقديم الظرف على اسم «لا» لأنه إذا قدم أفاد تخصيص نفي الريب بالقرآن»[١].

والمراد بأئمة البيان الذين تردد ذكرهم في هذا النص ، والذين سمعهم السكاكي ـ أي سمع كلامهم في كتبهم ـ هو الإمام الزمخشري فقد وجدنا هذه النصوص في تفسيره وأثبتناه في دراستنا لبلاغته[٢] .

«إن» و«إذا» :

ويذكر «إن» و«إذا» في تقييد المسند ، ويأخذ من الكشاف الشواهد والتحليلات التي تبين معاني كل منهما الأصلية والبلاغية .

يقول في قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ ﴾ (الأعراف:١٣١) : «جيء فيه بلفظ «إذا» في جانب الحسنة حيث أريدت الحسنة المطلقة لا نوع منها كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِن تُصِبۡهُمۡ حَسَنَةٞ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ (النساء:٧٨) ، وفي قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنۡ أَصَٰبَكُمۡ فَضۡلٞ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ ﴾ (النساء:٧٣) لكون حصول الحسنة المطلقة مقطوعًا به كثرة وقوع واتساعًا ، ولذلك عرفت ذهابًا إلى

---

(١) المفتاح ص ١٢٦ .

(٢) ينظر : الباب الأول ، فصل الجملة ، بحث التقديم ص ٣٣٧ وما بعدها .

كونها معهودة ... وجيء بلفظ « إن » في جانب السيئة مع تنكير السيئة إذ لا تقع إلا في الندرة بالنسبة إلى الحسنة المطلقة ، ولا يقع إلا شيء منها ، ولذلك قيل : قد عددت أيام البلاء فهل عددت أيام الرخاء ؟ ومنه : ﴿ **وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُواْ بِهَا ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ** ﴾ (الروم:٣٦) بلفظ « إذا » في جانب الرحمة ، وكان تنكيرها وقصد النوع للنظر إلى لفظ الإذاقة فهو المطابق للبلاغة »[(١)].

وإذا استعملت « إن » مع المقطوع به علل هذا بما ذكره الزمخشري ، وأورد هنا السر البلاغي الذي أورده الزمخشري هناك .

يقول : وأما قوله : ﴿ **وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا** ﴾ (البقرة:٢٣) ، ﴿ **إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ** ﴾ (الحج:٥) بلفظ « إن » مع المرتابين فإما لقصد التوبيخ على الريبة لاشتمال المقام على ما يقلعها عن أصلها ، وتصوير أن المقام لا يصلح إلا لمجرد الفرض للارتياب ، كما قد تفرض المحالات حين تعلقت بفرضها أغراض ... ومنه ما قد يقول العامل عند التقاضي بالعمالة إذا امتد التسويف وأخذ يترجم عن الحرمان : إن كنت لم أعمل فقولوا أقطع الطمع »[(٢)].

وقد أشرنا إلى هذا في بلاغة الكشاف في فصل الحديث عن المفردات[(٣)].

التغليب :

ويأخذ من الكشاف ما ذكره في التغليب ولا يزيد عليه شيئًا . يقول : وباب التغليب باب واسع يجري في كل فن . قال تعالى حكاية عن قوم شعيب : ﴿ **لَنُخْرِجَنَّكَ يَـٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا** ﴾ (الأعراف:٨٨) : « أدخل شعيب في ﴿ **لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا** ﴾ بحكم التغليب ، وإلا فما كان شعيب في ملتهم كافرًا مثلهم .. ».

---

(١) المفتاح ص ١٣٠ .
(٢) المفتاح ص ١٣٠ ، ١٣١ .
(٣) ينظر : ص ٣١٣ وما بعدها .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُم ﴾ (الأعراف:٨٩) وقال تعالى : ﴿ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ كَانَتْ مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ ﴾ (الأعراف:٨٣) وفي موضع آخر : ﴿ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ ﴾ (التحريم:١٢) : «عدت الأنثى من الذكور بحكم التغليب . وقال تعالى : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ ﴾ (البقرة:٣٤) عد إبليس من الملائكة بحكم التغليب عد الأنثى من الذكور ، ومن هذ الباب قوله تعالى : ﴿ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾ (النمل:٥٥) فيمن قرأ بتاء الخطاب ، غلب جانب «أنتم» على جانب «قوم» وكذا «يذرؤكم» في قوله تعالى : ﴿ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا ۖ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ ﴾ (الشورى:١١) خطابًا شاملاً للعقلاء والأنعام مغلبا فيه المخاطبون على الغيب والعقلاء على ما لا يعقل»[1].

الكلام المنصف :

ويسوقه الحديث في معاني الشرط إلى القول في الكلام المنصف . وذلك لأن التعريض أحد المعاني التي تقصد بـ «إن» الشرطية المستعملة في غير أصل استعمالها ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم ﴾ (البقرة:١٢٠) وقوله : ﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ ﴾ (الزمر:٦٥) ، وقوله : ﴿ فَإِن زَلَلْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ﴾ (البقرة:٢٠٩) ثم يقول السكاكي : ونظيره في كونه تعريضًا : ﴿ وَمَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ (يس:٢٢) والمراد : وما لكم لا تعبدون الذي فطركم ، والمنبه عليه قوله ﴿ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ (يس:٢٢) ، ولولا التعريض لكان المناسب : وإليه أرجع وكذا : ﴿ ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا يُنقِذُونِ ﴿٢٣﴾ إِنِّىٓ إِذًا لَّفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ (يس:٢٣،٢٤). المراد : أتتخذون من دونه آلهة إن يردكم الرحمن بضر لا تغني عنكم شفاعتهم شيئًا ولا ينقذوكم ، إنكم إذن لفي ضلال مبين ،

---

(١) المفتاح ص ١٣١ ، وينظر الكشاف ١٠١/٢ ، ١٠٢ ، ٢٩٥/٣ .

ولذلك قيل : ﴿ إِنِّيٓ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمۡ ﴾ (يس:٢٥) دون بـ« ربي » وأتبعه « فاسمعون » ، ولا تعرف حسن موقع هذا التعريض إلا إذا نظرت إلى مقامه ، وهو تطلب إسماع الحق على وجه لا يورث طالب دم المسمع مزيد غضب ، وهو ترك المواجهة بالتضليل ، والتصريح لهم بالنسبة إلى ارتكاب الباطل ، ومن هذا الأسلوب قوله تعالى : ﴿ قُل لَّا تُسۡـَٔلُونَ عَمَّآ أَجۡرَمۡنَا وَلَا نُسۡـَٔلُ عَمَّا تَعۡمَلُونَ ﴾ (سبأ:٢٥) وإلا فحق النسق من حيث الظاهر : قل لا تسئلون عما عملنا ولا نسئل عما تجرمون . وكذلك ما قبله : ﴿ وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴾ (سبأ:٢٤) وهذا النوع من الكلام يسمى المنصف »[١] .

وهذا مأخوذ من الكشاف وقد بيناه في موضعه[٢] .

التعبير بالمضارع عن الماضي :

وقد أخذ السكاكي بيان سر هذه الطريقة من تحليل الزمخشري .

يقول في قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا فَسُقۡنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٖ مَّيِّتٖ فَأَحۡيَيۡنَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا ﴾ (فاطر:٩) : « قال : « فتثير » استحضاراً لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الربانية من إثارة السحاب مسخراً بين السماء والأرض ، متكونًا في المرأى تارة عن قزع ، وكأنها قطع قطن مندوف ، ثم تنضام متقلبة بين أطوار حتى يعدن ركاما ، وأنه طريق للبلغاء لا يعدلون عنه إذا اقتضى المقام سلوكه ، أو ما ترى تأبط شرا في قوله :

بـــأَنِّي قـــد لقَيـــتُ الغُـــولَ تَهْـــوِي ... بِسَـــهْبٍ كالصَّـــحِيفَةِ صَحْصَـــحَانِ

فأَضْـــرِبُها بـــلا دَهَـــشٍ فخـــرَّتْ ... صَـــــرِيعًا للِيَـــــدَيْنِ وللجِـــــرَانِ

---

(١) المفتاح ص ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٢) ينظر : الكلام المنصف في الباب الأول من هذا البحث ص ٣٩٢ وما بعدها .

كيف سلك في «فأضربها بلا دهش» قصدًا إلى أن يصور لقومه الحالة التي تشجع فيها بضرب الغول كأنه يبصرهم إياها ويطلعهم على كنهها ويتطلب منهم مشاهدتها تعجيبًا من جرأته على كل هول وثباته عند كل شدة»[1].

الفصل والوصل :

وللسكاكي جهد كبير في هذا الباب حيث وضعه في قالبه العلمي المحدد الذي يدور عليه درسه إلى الآن . وقد أفاد من الكشاف في بعض تحليلاته وصوره .

يقول السكاكي في قوله تعالى : ﴿ **أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ** ﴾ (البقرة:٥) : ﴿ **أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمۡ** ﴾ (البقرة:٥) جاء مفصولاً عما قبله بطريق الاستئناف كأنه قيل : ما للمتقين الجامعين بين الإيمان بالغيب في ضمن إقامة الصلاة والإنفاق مما رزقهم الله تعالى وبين الإيمان بالكتب المنزلة في ضمن الإيقان بالآخرة اختصوا بهدى لا يكتنه كنهه ولا يقادر قدره ، مقولا في حقهم ﴿ **هُدًى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ** ﴾ (البقرة:٢،٣)، و«الذين» بتنكير «هدى» ؟ فأجيب : بأن أولئك الموصوفين غير مستبعد ولا مستبدع أن يفوزوا دون من عداهم بالهدى عاجلاً ، وبالفلاح آجلاً ، ولك أن تقدر تمام الكلام هو «المتقين» ، وتقدر السؤال ، ويستأنف ﴿ **ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ** ﴾ (البقرة:٣) إلى ساقة الكلام ، وأنه أدخل في البلاغة لكون الاستئناف على هذا الوجه منطويًا على بيان الموجب لاختصاصهم بما اختصوا به على نحو ما تقول : أحسنت إلى زيد صديقك القديم أهل منك لما فعلت[2] وهذا مأخوذ من الكشاف وقد أثبتناه في دراسة الجمل .

---

(١) المفتاح ص ١٣٣ ، ١٣٤ وينظر : بحث المفرد من هذا البحث .
(٢) المفتاح ص ١٤٣ ، ١٤٤ .

الإيجاز والإطناب :

وقد اقتصر السكاكي في بحث الإيجاز والإطناب على بيان معناهما ، وإيراد عدة أمثلة لكل منهما ، وذلك لأن من تأمل ما ذكره في الأبواب السابقة يستطيع أن يدرك مقامات الذكر ومقامات الحذف كما يقول ..

ثم إن الأمثلة التي ضربها لا يخلو أكثرها من أثر الكشاف ، ونذكر هنا منها قوله : «ومن الإيجاز قوله عز قائلاً : ﴿ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ ﴾ (يونس:١٨) أي بما لا ثبوت له ولا علم الله متعلق به ، نفيًا للملزوم ، وهو المنبأ به بنفي لازمه ، وهو وجوب كونه معلومًا للعالم الذات لو كان له ثبوت بأي اعتبار كان ، وقوله : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَـٰنِهِمْ ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ ﴾ (آل عمران:٩٠) أصله : لن يتوبوا فلن يكون قبول توبة ، فأوثر الإيجاز ذهابًا إلى انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهو قبول التوبة الواجب في حكمته تعالى وتقدس ، وقوله : ﴿ بِمَآ أَشْرَكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَـٰنًا ﴾ (آل عمران:١٥١) أي شركاء لا ثبوت لها أصلاً ، ولا أنزل الله بإشراكها حجة ، أي تلك وإنزال الحجة كلاهما منتف ،في أسلوب قوله: «على لاحب لا يهتدي بمناره» ، أي لا منار ولا اهتداء به ، وقوله : «ولا ترى الضب بها ينجحر» ، أي لا ضب ولا انجحار نفيًا للأصل والفرع . ومنه : ﴿ وَإِن جَـٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ (لقمان:١٥) ، إذ المراد لا ذلك ولا علمك به ، أي كلاهما غير ثابت ، وكذا ﴿ مَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ (غافر:١٨) أي لا شفاعة ولا طاعة» (المفتاح ص ١٥٢) .

وقد بينا هذا في دراستنا للنفي في بحث الكشاف[1] .

ويقول في صور الإطناب : «ومما يعد من الإطناب وهو في موقعه قول الخضر لموسى عليه السلام في الكرة الثانية : ﴿ أَلَمْ أَقُل لَّكَ ﴾ (الكهف:٧٥)

---

(١) ينظر هذا البحث فصل الجملة .

بزيادة «لك» لاقتضاء المقام مزيد تقرير لما قد كان قدم له من ﴿ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ (الكهف:٧٥) وكذا قول موسى عليه السلام : ﴿ رَبِّ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى ﴾ (طه:٢٥) بزيادة «لي» لاكتساء الكلام معها من تأكيد لطلب انشراح الصدر ما لايكون بدونه ، ألا تراك إذا قلت : اشرح لي ، أفاد أن شيئًا ما عندك تطلب شرحه فكنت مجملاً ، فإذا قلت : صدري ، عدت مفصلاً»[1].

وهذا قليل من كثير ذكره الزمخشري وبيناه في بحث قيود الجملة .

الاستعارة في الحرف :

وقد أشرنا في بحث بلاغة الكشاف إلى أن الزمخشري من أوائل من أشاروا إلى الاستعارة في الحرف وكان تحليله لصورها مادة أفاد منها السكاكي . نعم لقد سكت الزمخشري عن ذكر متعلقات الحروف ، وهو ما يعبر بها عنها عند تفسير هذه الحروف كما قال السكاكي ، ولكنه تكلم عن استعارة اللام ، وعن استعارة «لعل» ، وهذه الصور قد ذكرها السكاكي وإن لم يكن بلفظ الكشاف إلا أنه لا يبعد عنه .

يقول السكاكي : فإذا أردت استعارة «لعل» لغير معناها قدرت الاستعارة في معنى الترجي ، ثم استعملت هناك «لعل» ، مثل أن تبنى على أصول العدل ذاهبًا إلى أن الصانع الحكيم تعالى وتقدس أن يكون في أفعاله عبث ، بل كل ذلك حكمة وصواب مفعول لغرض صحيح ، ما خلق الإنسان إلا لغرض الإحسان ، وحين ركب فيه الشهوة الحاملة على فعل ما يجب تركه ، والنفرة الحاملة على ترك ما يجب فعله ، وأودع عقله المضادة لحكميهما ، حتى تنازعته أيدي الدواعي والصوارف فوقفت به حيث الحيرة ، لا متقدم له عنه ولا متأخر تحمله الحيرة على ما لا يورثه إلا العناء . إذا اتبع العقل وقع من النفس المشتهية النافرة في عناء ، وإذا اتبع النفس وقع من العقل الناهي الآمر في عناء ، لا مخلص هناك مما أوقعه في ورطة تلك الحيرة سفهًا ، ولا عبثًا ،

---

(١) المفتاح ص ١٥٣ .

تعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا ، وإنما فعل ذلك لغرض الإحسان وهو التكليف ليتمكن من اكتساب ما لا يحسن فعله في حقه ابتداء من التعظيم العظيم ، مع الدوام في ضمن التمتيع من أنواع المشتهيات بما لا عين رأت . ولا أذن سمعت ، ولا خطر على بال أحد ، مخلصة أن يشوبها منغص بها ، فيكتسبه إن شاء لا بالقسر ، ولذلك وضع زمام الاختيار في يده ، ممكنًا إياه من فعل الطاعة والمعصية ، مريدًا منه أن يختار ما يثمر له تلك السعادة الأبدية ، مزيجًا في ذلك جميع علله ، فشبه حال المكلف الممكن من فعل الطاعة والمعصية ، مع الإرادة منه أن يطيع باختياره بحال المرتجى المخير بين أن يفعل وأن لا يفعل ، ثم تستعير لجانب المشبه : لعل»[1].

وهذا شرح وتوضيح لقول الزمخشري في هذه الآية إنها «واقعة موقع المجاز لا الحقيقة ، لأن الله عز وجل خلق عباده ليتعبدهم بالتكليف ، وركب فيهم العقول والشهوات ، وأزاح العلة في أقدارهم وتمكينهم ، وهداهم النجدين ، ووضع في أيديهم زمام الاختيار ، وأراد منهم الخير والتقوى ، فهم في صورة المرجو منهم أن يتقوا ، ليترجح أمرهم وهم مختارون بين الطاعة والعصيان . كما ترجحت حال المرتجى بين أن يفعل وألا يفعل»[2].

وقد ذكر السكاكي مع هذه الآية قوله تعالى : ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ ﴾ (القصص:٨) وكلام الزمخشري فيها مشهور ، ثم قال : هذا تلخيص كلام الأصحاب ، ولا أعرف أحدًا من البلاغيين سبقه بدراسة هذا الموضوع غير الزمخشري .

وإذا كنت قد أشرت إلى أخذه الكثير من الكشاف فيجدر أن أقول إن السكاكي كان ذا عقل قوي ، يستوعب ما يقرأ ، فإذا كتب ما استوعب كانت كتابته مصبوغة بصبغة عقله ، حتى كأنها من بناته ، لأنه يكتب بأسلوبه ، ولم يكن كغيره ممن يستريحون لنقل العبارة نقلاً كاملاً أو بتغيير طفيف ، كما

---

(١) المفتاح ص ٢٠٣ .

(٢) الكشاف ١/٧٠ .

سنجد في كتاب المثل السائر ، لذلك كان أثر الكشاف محصوراً في فقه المسألة وصميمها ، أما متن اللفظ فيها فهو من صنع السكاكي ، وإن كانت تتساقط بعض كلمات الزمخشري في عباراته ، وبهذا نقول : إن أخذ المفتاح من الكشاف يتميز بهذه الميزة التي تضفي على هذا المأخوذ صبغة آخذه .

ثم إن كتاب المفتاح قد شغل الدارسين بعد السكاكي ، فلخصه الخطيب ، ثم وضح تلخيصه ، وتناول الشراح هذا التلخيص ، واهتموا به وكتبت حوله الحواشي والتقارير ، وفي وسط هذا الزحام الهائل من الدراسة البلاغية حول كتاب المفتاح أختار كتابين أبين فيهما أثر الكشاف وهما يمثلان في تقديري خير ما كتب حول المفتاح . الأول كتاب الإيضاح للخطيب القزويني ، والثاني كتاب المطول لسعد الدين التفتازاني ، ولا شك أنك لا تجد في مدرسة المفتاح رجلا يسبق هذين الرجلين ، كما لا تجد فيها كتابًا يفوق هذين الكتابين ، على أنني قد أشرت في كثير من المواضع في دراسة بلاغة الكشاف إلى جهود كثير منهم في تحديد مراده ، وبيان مذهبه .

٢- الإيضاح :

كتب الخطيب القزويني[١] هذا الكتاب «الإيضاح تلخيص المفتاح» فكأنه صورة ثانية لكتاب المفتاح . وقد أضاف الخطيب إلى هذا الكتاب كثيراً مما رآه

---

(١) الخطيب القزويني : لقب بالخطيب لأنه ولى خطابة دمشق في الجامع الأموي وشهر بها فطلبه السلطان الناصر محمد بن قلاوون إلى القاهرة فخطب بين يديه في جامع القلعة ، وكان زلق اللسان ناصع البيان ، ونسب إلى قزوين لأن بعض أجداده سكنها وهو عربي يرجع نسبه إلى أبي دلف العجلي قائد المأمون ، وقد ولد بالموصل سنة ست وستين وستمائة ، وأخذ العلم عن أبيه ، وتولى القضاء في جهات من الأناضول ، وفي الشام ، وفي مصر ، وكان بارعًا في أصول الفقه ، وأتقن علوم البلاغة ، وكان شاعراً بليغًا .

(تنظر ترجمته في النجوم الزاهرة ، وفي شذرات الذهب ، وفي بحث قيم كتبه الدكتور أحمد مطلوب عن جهوده البلاغية وهو مطبوع في بغداد) .

في كتب عبد القاهر وكتاب الزمخشري ، وكثيراً مما اهتدى هو إليه حتى تميز كتاب الإيضاح عن أصله بفضل هذه الإضافات ، وصار أقرب إلى الروح الأدبية من كتاب المفتاح .

والذي يهمني هنا هو بيان أثر الكشاف فيما أضافه الخطيب إلى كتاب الايضاح .

ومن أهم وأبرز ما أخذه الخطيب من الكشاف ما ذكره في علاقات المجاز العقلي ، فقد قال الخطيب : « وللفعل ملابسات شتى ، يلابس الفاعل ، والمفعول به ، والمصدر ، والزمان ، والمكان ، والسبب ، فإسناده إلى الفاعل إذا كان مبنيًّا له . حقيقة ، كما مر ، وكذلك إلى المفعول إذا كان مبنيًّا له وإسناده إلى غيرهما لمضاهاته لما هو له في ملابسة الفعل مجاز ، كقولهم في المفعول به : عيشة راضية ، وماء دافق ، وفي عكسه : سيل مفعم ، وفي المصدر : شعر شاعر ، وفي الزمان ، نهاره صائم ، وليله قائم »[1] .

ويقول الخطيب في تعريف المجاز العقلي : هو إسناد الفعل أو معناه إلى ملابس له غير ما هو له بتأول ، وهذا كله مأخوذ من الكشاف ، وتكاد تتحد العبارة ، وقد أشرت في دراسة المجاز العقلي إلى موقف الخطيب من الزمخشري ، وبينت أنه تأثر في تعريفه هذا بكلام ذكره الزمخشري في بعض المواضع ، ثم أضاف إليه في مواضع أخرى ، ولكن الخطيب أغفل هذه الإضافة واستمد تعريفه مما ذكره في قوله تعالى : ﴿ **فَمَا رَبِحَت تِّجَرَتُهُمۡ** ﴾ (البقرة:١٦) حيث يقول الزمخشري : « هو ـ أي المجاز في الإسناد ـ أن يسند الفعل إلى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له ، كتلبس التجارة بالمشترين ».

---

(١) بغية الإيضاح ٥٦/١ ، ٥٧ .

وقد تنبه الخطيب إلى أثر الكشاف في المفتاح ، فهو يشير أحيانًا إلى الأصل الذي أخذ منه السكاكي في كلام الزمخشري ، وفي هذه الإشارة نوع من التوضيح والكشف .

يقول الخطيب : « وأما قوله تعالى : ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ (الأنعام:٣٨) قال السكاكي : شفع دابة بـ« في الأرض». وطائرًا بـ« يطير بجناحيه» ، لبيان أن القصد بهما إلى الجنسين ، وقال الزمخشري : معنى ذلك زيادة التعميم والإحاطة ، كأنه قيل : وما من دابة قط في جميع الأرضين السبع ، وما من طائر قط في جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه »[1] .

ويقول الأستاذ عبد المتعال الصعيدي رحمه الله معلقًا على هذا : « ولا يخفى أن كلام السكاكي يؤول إلى ذلك أيضًا ـ يعني كلام الزمخشري ـ لأنه عند قصد الجنس يكون الاستغراق حقيقيًّا »[2] ، وكلامه رحمه الله مأخوذ من كلام السبكي[3] .

وقد يعترض الخطيب على كلام السكاكي ثم يرجع به إلى أصله المأخوذ منه في الكشاف ويشير إلى أن فيه نظرًا .

يقول الخطيب : « ثم قال ـ أي السكاكي ـ ومما يفيد التخصيص ما يحكيه علت كلمته عن قوم شعيب عليه السلام : ﴿ وَمَآ أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ ﴾ (هود:٩١) أي العزيز علينا يا شعيب رهطك لا أنت لكونهم من أهل ديننا ، ولذلك قال عليه السلام في جوابهم : ﴿ أَرَهْطِيٓ أَعَزُّ عَلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ (هود:٩٢) أي من نبي الله ولو كان معناه : ما عززت علينا ، لم يكن مطابقًا ، وفيه نظر لأن قوله : ﴿ وَمَآ أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ ﴾ من باب : أنا عارف ، لا من باب : أنا عرفت ، والتمسك بالجواب ليس بشيء لجواز أن يكون عليه السلام فهم كون رهطه أعز

(١،٢) بغية الإيضاح ١/١١٠ .

(٣) شرح التلخيص ١/٣٦٥ .

عليهم من قولهم : ﴿ وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ ﴾ (هود:٩١) وقال الزمخشري : دل إيلاء ضميره حرف النفي على أن الكلام في الفاعل لا في الفعل ، كأنه قيل : وما أنت علينا بعزيز بل رهطك هم الأعزة علينا . وفيه نظر لأنا لا نسلم إيلاء الضمير حرف النفي إذا لم يكن الخبر فعليًّا يفيد الحصر »[1] .

ولم يكن الخطيب على حق حين رفض تسوية المشتق بالفعل في هذه الصورة وهو متأثر بما فهم من كلام عبد القاهر الذي لم يرفض التسوية بينهما رفضًا صريحًا ، وإنما ذكر أمثلته وشواهده من تقديم الفاعل على الفعل الصريح ففهم من هذا أن ذلك مذهبه .

وقد يستحسن الخطيب تحليلات الزمخشري البلاغية ثم يخالفه في الوجهة النحوية التي كانت مدخلا لهذه النكت والأسرار .

يقول : ومما يتصل بما ذكرناه ـ أي بالتعبير عن المضارع بالماضي ـ أن الزمخشري قدر قوله تعالى : ﴿ إِن يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُواْ لَكُمْ أَعْدَآءً وَيَبْسُطُوٓاْ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِٱلسُّوٓءِ وَوَدُّواْ لَوْ تَكْفُرُونَ ﴾ (الممتحنة:٢) وقال : الماضي وإن كان يجري في باب الشرط مجرى المضارع في علم الإعراب فإن فيه نكتة ، كأنه قيل : وودوا قبل كل شيء كفركم ، وارتدادكم ، يعني أنهم يريدون أن يلحقوا بكم مضار الدنيا والدين جميعًا ، من قتل الأنفس وتمزيق الأعراض ، وردكم كفارًا أسبق المضار عندهم ، وأولها ، لعلمهم أن الدين أعز عليكم من أرواحكم لأنكم بذالون لها دونه ، والعدو أهم شيء عنده أن يقصد أعز شيء عند صاحبه ، هذا كلامه وهو حسن دقيق ، لكن في جعل ﴿ وَوَدُّواْ لَوْ تَكْفُرُونَ ﴾ (الممتحنة:٢) عطفًا على جواب الشرط نظر لأن ودادتهم أن يرتدوا كفارًا حاصلة وإن لم يظفروا بهم فلا يكون في تقيدها بالشرط فائدة ، فالأولى أن يجعل قوله : ﴿ وَوَدُّواْ لَوْ تَكْفُرُونَ ﴾ عطفًا على الجملة الشرطية ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِن يُقَـٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴾ (آل عمران:١١١)[2] .

---

(١) بغية الإيضاح ١/١٣٣، ١٣٤ .

(٢) بغية الإيضاح ١/١٩٧ .

وقد أشار سعد الدين إلى ترجيح وجهة الزمخشري وبيَّن أن كل واحد من المعطوفات في هذه الجملة يصح أن يكون جزاء . وذلك لأن المراد إظهار ودادة الكفر ، واستيفاء مقتضياتها ، ولا شك أنه موقوف على الظفر بهم ، وكذلك المراد إظهار كونهم أعداء ، وإلا فالعداوة حاصلة ظفروا أو لم يظفروا[1].

وقد يرفض الخطيب وجهة السكاكي في بيان بعض الأسرار ، ويأخذ فيها برأي الزمخشري ، يقول : « ومما عد السكاكي الحذف فيه لمجرد الاختصار قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴿٢٣﴾ فَسَقَىٰ لَهُمَا ﴾ (القصص:٢٣،٢٤) والأولى أن يجعل لإثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق كما مر ، وهو ظاهر قول الزمخشري فإنه قال : ترك المفعول لأن الغرض هو الفعل لا المفعول ألا ترى أنه رحمهما لأنهما كانتا على الذياد ، وهم على السقي ، ولم يرحمهما لأن مذودهما غنم ومسقيهم إبل ، مثلا ، وكذلك قولهما ﴿ لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ ﴾ (القصص:٢٣) المقصود منه السقي لا المسقي »[2].

ومما رفض فيه كلام السكاكي واعتمد فيه كلام الزمخشري قوله في قول السكاكي : « إن إفراد العظم في قوله تعالى : ﴿ رَبِّ إِنِّى وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى ﴾ (مريم:٤) لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد فحصل ما ترى » (أي ترك الجمع إلى الأفراد) .

قال الخطيب : « وعليك أن تتنبه لشيء وهو أن ما جعله سببًا للعدول عن لفظ العظام إلى لفظ العظم فيه نظر ، لأنا لا نسلم صحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد ، فالوجه في ذكر العظم دون سائر ما تركب منه البدن ، وتوحيده ، ذكره الزمخشري قال : إنما ذكر العظم لأنه عمود البدن وبه

---

(١) ينظر : المطول ص ١١٦ .

(٢) بغية الإيضاح ٢/١٠، ١١ .

قوامه ، وهو أصل بنائه ، وإذا وهن تداعي وتساقطت قوته ، ولأنه أشد ما فيه وأصلبه فإذا وهن كان ما وراءه أوهن ووحده لأن الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده إلى أن هذا الجنس هو العمود والقوام ، وأشد ما تركب منه الجسد ، قد أصابه الوهن ، ولو جمع لكان قصداً إلى معنى آخر وهو أنه لم يهن بعض عظامه ولكن كلها »[1].

وقد يتأثر الخطيب بالكشاف في شرح القاعدة البلاغية ، كما يظهر ذلك في دراسته للاستعارة في الحرف حيث يفهم الخطيب أن متعلق المعنى الذي يجري فيه التشبيه هو المجرور ، كما في قولنا : زيد في نعمة ، لأن الزمخشري أجرى التشبيه في هذا المجرور حين قال : شبهت العداوة والحزن.. إلخ . يقول الخطيب : « فالتشبيه في الأفعال والصفات المشتقة منها لمعاني مصادرها ، وفي الحروف لمتعلقات معانيها كالمجرور في قولنا : زيد في نعمة ، ورفاهية ، .. وفي لام التعليل كقوله تعالى : ﴿ **فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا** ﴾ (القصص:٨) للعداوة والحزن »[2] .

ويقول العلامة سعد الدين : « هذا الذي ذكره المصنف مأخوذ من كلام صاحب الكشاف ، ثم ذكر ما قاله الزمخشري في هذه الآية ، ثم ناقش الخطيب في هذا وبيَّن أنه غير جار على مذهبه لأن المشبه يجب أن يكون متروكًا في الاستعارة سواء أكانت أصلية أم تبعية وأن ما ذكره هنا لا يصح إلا على الاستعارة المكنية »[3] .

وللزمخشري نظرات في تحليل الصور البيانية لا نحسب أحداً يسبقه فيها ، وكانت هذه النظرات تروق الخطيب فينقل إلى كتابه قدراً كبيراً منها . وقد يكون هذا من أهم العوامل التي أجرت في كتاب الإيضاح الروح البلاغية

---

(١) بغية الإيضاح ١٤٤/٢ .
(٢) المرجع السابق ١٣٢/٣ .
(٣) ينظر : المطول ص ٣٧٥ .

فأغرت به الباحثين هذا الزمن الطويل ، من ذلك ما يقوله الخطيب في تجريد الاستعارة ذاكراً تحليل الزمخشري لقوله تعالى : ﴿ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ﴾ (النحل:١١٢) .

يقول الخطيب : « قال الزمخشري : الإذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدائد ، وما يمس الناس منها ، فيقولون : ذاق فلان البؤس ، والضر وأذاقه العذاب ، شبه ما يدرك من أثر الضر والألم بما يدرك من طعم المر البشع فإن قيل : الترشيح أبلغ من التجريد فهلا قيل : فكساها الله لباس الجوع والخوف ؟ قلنا : لأن الإدراك بالذوق يستلزم الإدراك باللمس من غير عكس فكان في الإذاقة إشعار بشدة الإصابة بخلاف الكسوة »[1] .

ويقول في الكناية : « قال الزمخشري : نفوا البخل عن مثله وهم يريدون نفيه عن ذاته ، قصدوا المبالغة في ذلك فسلكوا به طريق الكناية ، لأنهم إذا نفوه عمن يسد مسده وعمن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه ، ونظيره قولك للعربي : العرب لا تخفر الذمم ، فإنه أبلغ من قولكم : أنت لا تخفر ، ومنه قولهم : أيفعت لداته ، وبلغت أترابه ، يريدون إيفاعه وبلوغه »[2].

وقد أشرت في دراسة ألوان البديع عند الزمخشري إلى تأثر الخطيب بهذه الدراسة وإفادته منها إفادة كثيرة ، وكان هذا من أهم ما أكدت به اهتمام الزمخشري بدراسة ألوان البديع ، وأنه لم يغفلها ، ولم تكن عنده محسنًا عرضيًّا كما ذكر بعض الدارسين ، ونذكر هنا صوراً ونماذج من هذا الأخذ البين لنؤكد به تأثر الخطيب ببحث الكشاف في علوم البلاغة الثلاثة .

يقول الخطيب في المشاكلة : « ومنه قول أبي تمام :

مَنْ مُبْلِغٌ أَفْنَاءَ يَعْرُبَ كُلَّهَا أَنِّي بَنَيْتُ الجَارَ قَبْلَ الْمَنْزِلِ

---

(١) بغية الإيضاح ١٣٦/٣ .

(٢) المرجع السابق ١٧٧/٣ .

وشهد رجل عند شريح فقال : إنك لسبط الشهادة ، فقال الرجل : إنها لم تجعد عني ، فالذي سوَّغ بناء الجار وتجعيد الشهادة هو مراعاة المشاكلة ، ولولا بناء الدار لم يصح بناء الجار ، ولولا بسوطة الشهادة لامتنع تجعيدها .. وأما الثاني ـ أي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته تقديراً ـ فكقوله تعالى : ﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ ﴾ (البقرة:١٣٨) وهو مصدر مؤكد منتصب عن قوله : ﴿ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾ (البقرة:٨) ، والمعنى تطهير الله ، لأن الإيمان يطهر النفوس ، والأصل فيه أن النصارى كان يغمسون أولادهم في ماء أصفر يسمونه المعمودية ويقولون : هو تطهير لهم ، فأمر المسلمون بأن يقولوا لهم : آمنا بالله وصبغنا الله بالإيمان صبغة لا مثل صغبتكم ، وطهرنا به تطهيراً لا مثل تطهيرنا ، أو يقول المسلمون : صبغنا الله بالإيمان صبغة ولم نصبغ صبغتكم ، وجيء بلفظ الصبغة للمشاكلة ، وإن لم يكن قد تقدم لفظ الصبغ ، لأن قرينة الحال التي هي سبب النزول من غمس النصارى أولادهم في الماء الأصفر دلت على ذلك ، كما تقول لمن يغرس الأشجار : اغرس كما يغرس فلان ، تريد رجلاً يصطنع الكرام»[1].

ويقول في التوجيه :

«وعليه قوله تعالى : ﴿ وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَٰعِنَا ﴾ (النساء:٤٦) قال الزمخشري : «غير مسمع : حال من المخاطب ، أي اسمع وأنت غير مسمع وهو قول ذو وجهين يحتمل الذم أي : اسمع منا مدعوا عليك بلا سمعت لأنه لو أجيبت دعوتهم عليه لم يسمع ، فكان أصم غير مسمع ، قالوا ذلك اتكالا على أن قولهم : لا سمعت ، دعوة مستجابة ، أو : اسمع غير مجاب ما تدعو إليه ، ومعناه : غير مسمع جوابًا يوافقك . فكأنك لم تسمع شيئًا . أو اسمع غير مسمع كلامًا ترضاه ، فسمعك عنه ناب . ويجوز على هذا أن يكون «غير مسمع» مفعول «اسمع»، أي اسمع كلامًا غير مسمع إياك، لأن أذنك لا تعيه ،

---

(١) بغية الإيضاح ٤/٢٤ .

نبوا عنه . ويحتمل المدح أي : اسمع غير مسمع مكروهًا ، من قولك : أسمع فلان فلانًا ، إذا سبه ، وكذلك قوله «راعنا» ، يحتمل : راعنا نكلمك أي ارقبنا وانتظرنا ، ويحتمل شبه كلمة عبرانية ، أو سريانية ، كانوا يتسابون بها ، وهي راعينا ، فكانوا سخرية بالدين وهزءًا برسول الله ﷺ يكلمونه بكلام محتمل ينوون به الشتيمة والإهانة ويظهرون به التوقير والاحترام ثم قال : «فإن قلت : كيف جاءوا بالقول المحتمل ذي الوجهين بعدما صرحوا وقالوا : سمعنا وعصينا ؟ قلت : جميع الكفرة كانوا يواجهونه بالكفر والعصيان ولا يواجهونه بالسب ودعاء السوء»[1].

٣- المطول :

قد رأينا الخطيب ينقل كلام الزمخشري نقلاً كاملاً ، ورأينا كذلك أنه في أكثر أحواله لا يقف عند هذا الكلام ، ليستخرج منه أصولاً وقواعد بلاغية ، وسنرى أن سعد الدين[2] كان له أثر في بلاغة الكشاف بمقدار ما للكشاف من أثر في كتابه . وذلك أنه عني عناية بينة بتفسير كلام الزمخشري وتحليل مثله ، واستخراج الأصول والقواعد البلاغية منها ، وبيان مذهبه في ضوء الدراسة العلمية المقررة لقواعد الفن في عصره ، وهذه المحاولات التي تعود عائدتها

---

(١) بغية الإيضاح ص ٦٤، ٦٥ .

(٢) هو مسعود بن عمر بن عبد الله بن مسعود التفتازاني ، ولد بتفتازان ، وهي بلدة بخراسان في سنة اثنتين وعشرين وسبعمائة ، وأخذ عن العلامة القطب ، والعضد . وغيرهما وبرع في الأصول ، والكلام ، والمنطق ، وكان في لسانه حبسة ، ومن مصنفاته المطول ، والمختصر ، وحاشية التلويح على التوضيح في الأصول وحاشية على شرح مختصر ابن الحاجب للعضد ، ورسالة الإرشاد والمقاصد وشرحها ، وشرح المفتاح ، وشرح الكشاف ، وغير ذلك ، وكان من محاسن زمانه ، وأحد أعلام عصره ، وله تحقيقات مستحسنة في علم البلاغة ، وله مناظرة هامة في مسألة الاستعارة التبعية ، وهي مخطوطة بدار الكتب ، ومطبوعة في حاشية الإنبابي على الرسالة البيانية .

على بلاغة الكشاف هي مظهر تأثره بهذا الدرس البلاغي ، لذلك نجد أثر الكشاف في كتابه يختلف عن أثره في كتاب المفتاح ، وكتاب الإيضاح ، ويختلف كذلك عن أثره في كتاب المثل السائر ، وكتاب الطراز فلم تكن لهؤلاء الأئمة ـ أعني القزويني وابن الأثير والعلوي ـ جهود في شرح بلاغة الكشاف وتحليلها ، وبيان ما تنطوي عليه من أصول علمية مقررة في هذا الفن .

ولذلك يرجع إبراز جهود الزمخشري في البلاغة بصورتها العلمية التي استقرت بعد المفتاح إلى الكتب التي عنيت بالشرح والتحليل . وأولها كتاب «المطول» . ويظهر اهتمام العلامة سعد الدين بكتاب الكشاف في إشارته إليه في خطبة كتاب المطول . فقد ذكر في هذه الخطبة أمهات الكتب البلاغية التي تأثر بها . وذلك بطريقة التورية التي أغرم بها الأدباء في عصره .

يقول سعد الدين في خطبة كتابه : «وبعد ، فإن أحق الفضائل بالتقدم ، وأسبقها في استيجاب التعظيم ، هو التحلي بحقائق العلوم والمعارف ، والتصدي للإحاطة بما في الصناعات من النكت واللطائف ، لاسيما علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن ، فإنه كشاف عن حقائق التنزيل رائق ، مفتاح لدقائق التأويل فائق ، تبيان لدلائل الإعجاز وأسرار البلاغة ، إيضاح لمعالم الإيجاز وآثار الفصاحة ، تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله ومفصله» [1].

وتستطيع أن تجمل مواقف العلامة سعد الدين من بلاغة الكشاف في النقاط التالية :

١- توضيح وجهة الزمخشري في بعض الأصول البلاغية وذلك مثل بيان مذهبه في الاستعارة التي سميت بعده بالاستعارة المكنية ، وحدها في كلامه ، ورأيه في قرينتها ، وأنها أي المكنية لا تلازم التخييلية ، ثم مناقشة ما يحوم حول هذا الرأي من الاعتراضات .

---

(١) مقدمة المطول .

يقول العلامة سعد الدين :

« فإن قلت : ما ذكره المصنف من تفسير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند له في كلام السلف ولا ينبني على مناسبة لغوية ، وكأنه استنباط منه ، فما تفسيرها الصحيح ؟ قلنا : معناها الصحيح المذكور في كلام السلف هو ألا يصرح بذكر المستعار بل يذكر رديفه ولازمه الدال عليه ، فالمقصود بقولنا : أظفار المنية ، استعارة السبع للمنية ، كاستعارة الأسد للرجل الشجاع ، في قولنا : رأيت أسدًا ، لكنا لم نصرح بذكر المستعار ، أعني السبع ، بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينقل منه إلى المقصود ، كما هو شأن الكناية ، فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به ، والمستعار منه هو الحيوان المفترس ، والمستعار له هو المنية ، وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى : ﴿ **يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ** ﴾ (البقرة:٢٧) حيث قال : شاع استعمال النقض في إبطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة ، لما فيه من إثبات الوصلة بين المتعاهدين ، وهذا من أسرار البلاغة ولطائفها ، أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه ، فينبهوا بذلك الرمز على مكانه ، نحو « شجاع يفترس أقرانه » ، ففيه تنبيه على أن الشجاع أسد .

هذا كلامه وهو صريح في أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحًا المرموز إليه بذكر لازمه . لكنا قد استفدنا منه أن قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب أن تكون استعارة تخييلية ، بل قد تكون تحقيقية كاستعارة النقض لإبطال العهد »[1].

وهذا استنباط دقيق وفهم واضح بيَّن فيه رأي الزمخشري في أمرين ، الأول : في معنى الاستعارة المكنية وأنها هي المستعار المحذوف المرموز له بذكر لازمه ، والأمر الثاني : أن هذا اللازم ـ وهو القرينة ـ قد يكون استعارة تحقيقية ، وهاتان المسألتان من المسائل الخلافية بين البلاغيين .

---

(١) المطول ص ٣٨٣ .

ومعنى الاستعارة المكنية كما يفهم من كلام الزمخشري هو الرأي المنسوب إلى الجمهور وهو المقابل لمذهب السكاكي ومذهب الخطيب في تحديدها .

واعتبار القرينة استعارة تصريحية يحتاج إلى شيء من التوجيه نهض صاحب الكشاف ببيانه وأورده السيد الشريف ملخصًا في حاشيته على المطول[1] .

وقد بينت ذلك في دراسة الاستعارة في الكشاف .

قال السيد : « فإن قلت : إذا كان النقض ونظائره استعارات مصرحًا بها قد شبه معانيها المرادة بمعانيها الأصلية فكيف تكون كنايات عن استعارات أخرى؟ قلت : هذه الاستعارات من حيث إنها متفرعة على الاستعارات الأخر صارت كنايات عنها فإن النقض إنما شاع استعماله في إبطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل ، فلما نزل العهد منزلة الحبل وسمى باسمه نزل إبطاله منزلة نقضه فلولا استعارة الحبل للعهد لم يحسن بل لم يصح استعارة النقض للإبطال ، وقس على ذلك استعارة الافتراس والاغتراف فإنها تابعة لاستعارة الأسد للشجاع ، والبحر للعالم . ولما كانت هذه الاستعارات تابعة لتلك الاستعارات الأخر ولم تكن مقصودة في أنفسها بل قصد بها الدلالة على تلك الاستعارات الأخر كانت كناية عنها وذلك لا ينافي كونها في أنفسها استعارات على قياس ما عرفت من أن الكناية لا تنافي إرادة الحقيقة ... فظهر بذلك أن الاستعارة بالكناية لا تستلزم الاستعارة التخييلية ... فإن قلت : لو كان النقض مثلاً مستعملاً في إبطال العهد لم يكن شيء من روادف المستعار المسكوت عنه ـ أعني الحبل ـ مذكورًا فلا يصح قوله : ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه فوجب أن يكون النقض ونظائره من قرائن الاستعارة بالكناية مستعملة في معانيها الحقيقية التي هي روادف المستعار المسكوت عنه .. قلت : لما صرح باستعمال النقض في إبطال العهد علم أنه أراد بذكر الرادف ما هو أعم من أن

---

(١) حاشية السيد الشريف على المطول ص ٣٨٤ ، ٣٨٥ .

يراد به معناه الأصلي الذي هو الرادف الحقيقي أو يراد به ما هو مشبه بذلك المعنى منزل منزلته ، فإن النقض من روادف الحبل ، أما إذا أريد به معناه الحقيقي فظاهر ، وأما إذا أريد به معناه المجازي فلأنه إذا نزل منزلة المعنى الحقيقي وعبَّر عنه باسمه صار رادفًا للحبل أيضًا ، فالرادف على الأول مذكور لفظًا ومعنى حقيقة ، وعلى الثاني مذكور لفظًا حقيقة ومعنى ادعاء وكلاهما يصلحان قرينة للاستعارة بالكناية»[1] وقد أشرت إلى هذا في دراسة الاستعارة في الكشاف .

٢- اعتماده على بلاغة الكشاف في محاولة تجاوز الحد الضيق الذي فرضه الخطيب على خصائص الصياغة في التعبير البليغ ، فحين حاول الخطيب أن يحصر أغراض التوكيد في نفي الشك أورد الإنكار في المقام التحقيقي والمقام التنزيلي ، رفض سعد الدين هذا وأحس أن التوكيد في الجملة يكون لأغراض أخرى ، واستشهد على وجهته الصائبة بكلام الشيخين عبد القاهر والزمخشري .

يقول سعد الدين بعد شرحه لكلام الخطيب في أضرب الخبر : «وههنا بحث لابد من التنبيه له وهو أنه لا ينحصر فائدة «إن» في تأكيد الحكم نفيًا لشك ، أو رد إنكار ، ولا يجب في كل كلام مؤكد أن يكون الغرض منه رد إنكار محقق أو مقدر ، وكذا المجرد عن التأكيد ... ثم ينقل كلام الجرجاني في مواقع «إن» ، ثم يقول : وقد يترك تأكيد الحكم لمنكر لأن نفس المتكلم لا تساعده على تأكيده لكونه غير معتقد له أو لأنه لا يروج منه ، ولا يتقبل على لفظ التوكيد . ويؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج . قال صاحب الكشاف في قوله تعالى : ﴿ **وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ** ﴾ (البقرة:١٤) : «ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديرًا بأقوى الكلامين وأوكدهما لأنهم في ادعاء حدوث الإيمان منهم ، لا في

---

(١) حاشية السيد الشريف على المطول ص ٣٨٤ ، ٣٨٥ .

ادعاء أنهم أوحديون فيه ، إما لأن أنفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث والمحرك من العقائد ، وإما لأنه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التوكيد والمبالغة ، وأما مخاطبة إخوانهم في الإخبار عن أنفسهم بالثبات على اليهودية ، فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط ، وهو رائج عنهم متقبل منهم ، فكان مظنة للتحقيق ومئنة للتوكيد»[1].

وحين ذكر الخطيب السر في بيان المسند إليه أي تعقيبه بعطف البيان ، وحدد ذلك وحصره في إيضاح المسند إليه نحو قولك : قدم صديقك خالد ، ورأى سعد الدين أن هذه النكتة لا تتحقق في كثير من صور بيان المسند إليه فهي غير شاملة لهذه الخصوصية ولا مفسرة لها تفسيراً بينًا وشافيًا . يقول سعد الدين : « وفائدة عطف البيان لا تنحصر في الإيضاح كما ذكر صاحب الكشاف أن البيت الحرام في قوله تعالى : ﴿ **جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَـٰمًا لِّلنَّاسِ** ﴾ (المائدة:٩٧) عطف بيان جيء به للمدح لا للإيضاح كما تجيء الصفة لذلك ، وذكر في قوله تعالى : ﴿ **أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ قَوْمِ هُودٍ** ﴾ (هود:٦٠) أنه عطف بيان لـ «عاد» وفائدته وإن كان البيان حاصلاً بدونه أن يوسموا بهذه الدعوة وسما وتجعل فيهم أمرًا محققًا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه»[2].

٣- محاولة تصحيح أوهام القوم في فهم بلاغة الكشاف وتفسيرها :

من ذلك ما قاله الزمخشري في وجه إفراد العظم في قوله تعالى : ﴿ **قَالَ رَبِّ إِنِّى وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى** ﴾ (مريم:٤) فقد ذكر أن زكريا عليه السلام أراد أن يقول : إن هذا الجنس الذي هو عمود البدن وقوامه قد أصابه الوهن ، وهذه مبالغة في تصوير الضعف الذي أصاب زكريا عليه السلام ، لأن العظم إذا وهن كان غيره أوهن ، فإذا جمع كان المعنى أن الوهن قد أصاب كل العظم لا بعضه ، وفرق بين أن يقول عليه السلام : إن كل عظامي قد أصابه الوهن ،

---

(١) المطول ص ٥٣ .

(٢) المرجع السابق ص٩٦، ٩٧ .

وأن يقول : إن جنس العظم الذي هو قوام البدن وأصلبه قد أصابه الوهن ، ويقول صاحب المفتاح : إنه ترك جمع العظم إلى الإفراد لطلب شمول الوهن للعظام فردًا فردًا ، لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد ، ومع هذا الفرق البين بين الكلامين توهم بعضهم الجمع بينهما ، وذلك بحمل كلام الزمخشري على خلاف ما يدل عليه ، قال سعد الدين : «فالتنافي بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم أنه لا منافاة بينهما بناء على أن مراد صاحب الكشاف أنه لو جمع لكان قصدًا إلى أن بعض عظامه مما لم يصبه الوهن ، ولكن الوهن إنما أصاب الكل من حيث هو كل والبعض بقي خارجًا كالواحد والاثنين ، ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر»[1].

ومن محاولته تصحيح أوهام القوم في فهم بلاغة الكشاف ـ ما ذكره في أغراض تعقيب المسند إليه بضمير فصل حيث ذكر أن ذلك يكون لغرض قصر المسند على المسند إليه ، فإذا قلت : زيد هو القائم ، كان القيام مقصورًا على زيد لا يتعداه إلى غيره ، ثم ذكر سعد الدين أن ناسًا زعموا أن الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند إليه يكون لقصر المسند إليه على المسند ، وأن هذا مستنبط من كلام صاحب الكشاف حين يقول في قوله تعالى : ﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ (البقرة:٥) : «إن معنى التعريف في «المفلحون» الدلالة على أن المتقين هم الذين إن حصلت لهم صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة ، قال سعد الدين مبينًا وجه فهمهم لهذا الكلام : فزعموا أن معنى : «لا يعدون تلك الحقيقة» أنهم مقصورون على صفة الفلاح لا يتجاوزونه إلى صفة أخرى ، وهذا غلط منشؤه عدم التدرب في هذا الفن ، وقلة التدبر لكلام القوم ، أما أولا فلأن هذا إشارة إلى معنى آخر للخبر المعرف باللام أورده الشيخ في دلائل الإعجاز حيث قال : اعلم أن للخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكر دقيقًا مثل

---

(١) المطول ص ٨٥ ، ٨٦ .

قولك : هو البطل المحامي ، لاتريد أنه البطل المعهود ولا قصر جنس البطل عليه مبالغة ، ونحو ذلك ، بل تريد أن تقول لصاحبك : هل سمعت بالبطل المحامي ؟ وهل حصلت على معنى هذه الصفة ؟ وكيف ينبغي أن يكون الرجل حتى يستحق أن يقال ذلك له وفيه ؟ فإن كنت تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك ، يعني زيدًا ، فإنه لا حقيقة له وراء ذلك ، وطريقته طريقة قولك : هل سمعت بالأسد ؟ وهل تعرف حقيقته ؟ فزيد هو هو بعينه ، هذا كلامه ، وأما ثانيًا فلأن صاحب الكشاف إنما جعل هذا معنى التعريف وفائدته ، لا معنى الفصل ، بل صرح في هذه الآية بأن فائدة الفصل الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة ، والتوكيد ، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره»[1].

٤- وهمه في تفسير كلام الزمخشري ، فإذا كان قد حاول كما قلنا أن يصحح أوهام القوم في فهم كلام الزمخشري فقد وقع هو نفسه في هذا الوهم ، وفاته أن يدرك الحق في بعض المواضع من كلام الزمخشري ، وقد تنبه إلى هذا العلامة السيد الشريف ، من ذلك إطلاقه الحكم بأن صاحب الكشاف يجوّز عطف الإنشاء على الخبر والعكس من غير أن يجعل الخبر بمعنى الإنشاء ، يقول في هذا : «فإن قلت : قد جوّز صاحب الكشاف عطف الإنشاء على الإخبار من غير أن يجعل الخبر بمعنى الإنشاء أو على العكس ، بل يؤخذ عطف الحاصل من مضمون إحدى الجملتين على الحاصل من مضمون الأخرى ، حيث ذكر في قوله تعالى : ﴿ **فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ** ﴾ (البقرة:٢٤) .. إلى قوله : ﴿ **وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ** ﴾ (البقرة:٢٥) : أنه ليس المعتمد بالعطف هو الأمر حتى يطلب له مشاكل من أمر أو نهي عطف عليه ، وإنما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين ، فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين ، كما تقول : زيد يعاقب

(١) المطول ص ١٠٤ ، ١٠٥ .

بالقيد والإرهاق ، وبشر عمرا بالعفو والإطلاق . قلت : هذا دقيق حسن لكن من يشترط اتفاق الجملتين خبرا وإنشاء لا يسلم صحة ما ذكره من المثال »[1].

وقد رفض العلامة السيد الشريف أن تفهم هذه القاعدة من كلام الزمخشري إذ أنه لا يدل عليها بهذا الإطلاق الذي ذكره العلامة سعد الدين ، وإنما هو بيان لعطف القصة على القصة وهذا النوع من العطف سكت عنه السكاكي .

يقول السيد الشريف : « لفظ الجملة في عبارة الكشاف لم يرد به ما هو المقصود في هذه المباحث كما يشعر به قوله : « فإن قلت قد جوَّز صاحب الكشاف عطف الإنشاء على الإخبار من غير أن يجعل الخبر بمعنى الإنشاء أو على العكس ، بل يؤخذ عطف الحاصل من مضمون إحدى الجملتين على الحاصل من مضمون الأخرى ، بل أريد به معنى المجموع ، أي المعتمد بالعطف هو مجموع قصة بيَّن فيها ثواب المؤمنين على مجموع قصة بيَّن فيها عقاب الكافرين ، ثم ذكر عبارة صاحب الكشاف ، ثم قال : والعجب من الشارح أنه لم يتنبه لهذا المعنى مع ظهوره من عبارة العلامة »[2].

وإذا كان هذا بيانًا لعطف القصة على القصة فلا يستشهد به على جواز عطف الإنشاء على الخبر ، وبالعكس ، بل إنه جدير بأن يستشهد به على عدم صحة هذا العطف ، لأنه يقول : ليس المعتمد بالعطف هو الأمر حتى يطلب له مشاكل من أمر أو نهي يعطف عليه ، ومفهوم هذا الكلام أنه ولو كان المعتمد بالعطف هو الأمر لطلب له مشاكل من أمر أو نهي يعطف عليه ، وقد قلت في دراسة الفصل والوصل : إن الزمخشري لا يمنع عطف الإنشاء على الخبر ما دام المعتمد بالعطف هو مضمون الجمل لا الألفاظ ، وحينئذ لا تطلب المشاكلة بين الألفاظ ، وإنما تطلب المناسبة بين المعاني وهذا موضع دقيق يحسن تأمله .

---

(١) المطول ص ٢٦٣ .

(٢) ينظر : حاشية السيد الشريف على المطول ص ٢٦٣ .

ثم هو يتسع بتأمل صاحب البصيرة لأنه بحث في روابط الفقر ومعاقد المعاني أو هو من البحوث النادرة في تراث العربية .

٥- إفادته من تحليلات الزمخشري ونسجه على منوالها في شرحه وإضافاته إلى كلام الخطيب ، فحين يذكر الخطيب قول ضابئ بن الحارثي : « فإني وقيار بها لغريب» مثالا لحذف المسند ، يضيف سعد الدين بيان السر في تقديم المسند إليه الذي هو « قيار» على خبر « إن» الذي هو غريب ، ويذكر في بيان هذا السر أن الشاعر « قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب ، كأنه أثر في غير ذوي العقول أيضًا ، بيان ذلك أنه لو قيل : إني لغريب وقيار ، لجاز أن يتوهم أن له مزية على « قيار» في التأثر بالغربة ، لأن ثبوت الحكم أولا أقوى ، فقدمه ليتأتى الإخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر ، تنبيهًا على أن قيارًا مع أنه ليس من ذوي العقول قد ساوى العقلاء في استحقاق الإخبار عنه بالاغتراب قصدًا إلى التحسر »[١] .

ثم بيَّن لنا أن هذا السر الذي ذكره في تقديم المسند إليه قد أدركه مما ذكره الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ** ﴾ (المائدة:٦٩) يقول : «وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف في قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ** ﴾ ... الآية . وقال : «الصابئون» مبتدأ وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على الجملة « إن الذين آمنوا» إلى آخره لا محل لها من الإعراب ، وفائدة تقديم «الصابئون» التنبيه على أنهم مع كونهم أبين المذكورين ضلالاً ، وأشدهم غيًّا ، يُتابُ عليهم إن صح منهم الإيمان والعمل الصالح ، فما الظن بغيرهم»[٢] .

(٢،١) المطول ص ١٤٠ .

٦- إفادته من تحليلات الزمخشري في تحرير الأصول البلاغية ، فقد كان كتاب الكشاف من المصادر الأساسية التي اعتمد عليها سعد الدين في تحديد القواعد البلاغية ، فكثيراً ما كان معتمد سعد الدين في تقرير المسألة العلمية هو كتاب الكشاف وحده .

من ذلك اعتماده في الحكم على قولنا «رأيت أسدًا في الشجاعة» بأنه من التشبيه وإن ترك فيه المشبه بالكلية على ما ذكره الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾(البقرة:١٨٧).

يقول سعد الدين : «وأما إذا ترك المشبه بالكلية لكن أتى بوجه الشبه نحو : رأيت أسدًا في الشجاعة ، ونحو قوله :

ولاحَتْ من بُرُوجِ البَدْرِ بُعْدًا بُدُورُ مَهَا تَبَرُّجها اكْتِنان

ففيه إشكال ، لأن ترك المشبه لفظًا أو تقديرًا ، وإجراء اسم المشبه به عليه ، يقتضي أن يكون هذا استعارة ، وذكر وجه الشبه يقتضي أن يكون تشبيهًا ، أي : رأيت رجلاً كالأسد في الشجاعة ، ولاحت من قصور مثل بروج البدر في البعد ، فبينهما تدافع ، كذا ذكره صدر الأفاضل في ضرام السقط ، والظاهر أن مثل هذا من باب التشبيه ، لأن المراد يكون المشبه مقدرًا أعم من أن يكون محذوفًا جزء كلام كما في قوله تعالى : ﴿ صُمٌّۢ بُكْمٌ ﴾ (البقرة:١٨) أو يكون في الكلام ما يقتضي تقريره ، كما في قولنا : رأيت أسدًا في الشجاعة ، بدليل أنهم جعلوا الخيط الأسود في قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾ (البقرة:١٨٧) تشبيهًا ، لأن بيان الخيط الأبيض بالفجر قرينة على أن الخيط الأسود أيضًا مبين بسواد آخر الليل . وأبعد من ذلك ما يشعر به كلام صاحب الكشاف من أن قوله تعالى : ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ ﴾ (الزمر:٢٩) وقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ ﴾ (فاطر:١٢) من باب التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة ...

ثم يضع أصلاً للفرق بين التشبيه والاستعارة وهو صحة قيام المشبه مقام المستعار مع فوات المبالغة في أسلوب الاستعارة ، ثم يطبق هذا الأصل على الآيات التي ذكرها صاحب الكشاف في هذا النص ، ثم يقول : « ولخفاء ذلك ذهب كثير من الناس إلى أن الآيتين من قبيل الاستعارة وأن صاحب الكشاف أوردهما مثالين للاستعارة ، ولا يخفى ضعفه على من تأمل لفظ الكشاف »[1] .

٧- نقده لبعض آراء الزمخشري :

وقد يقف العلامة سعد الدين من كلام صاحب الكشاف موقف الناقد المتأمل ، ثم يرفض هذا الكلام إذا وجد فيه بعداً عن الحق ، وهو في نقده ورفضه يعتمد على إدراك فطن وفهم نافذ . ومن خير ما قاله في هذا الصدد : موازنته بين رأي الشيخين عبد القاهر والزمخشري ورأي السكاكي في سر حذف المفعول في قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ ﴾ .

يقول : « وأما قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ﴾ (القصص:٢٣) فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف إلى أن حذف المفعول فيه للقصد إلى نفس الفعل ، وتنزيله منزلة اللازم ، أي يصدر منهم السقي ، ومنهما الذود ، وأما أن المسقي والمذود إبل ، أو غنم ، فخارج عن المقصود ، بل يوهم خلافه ، إذ لو قيل أو قدر : يسقون إبلهم وتذودان غنمهما ، لتوهم أن الترحم عليهما ليس من جهة أنهما على الذود والناس على السقي ، بل من جهة أن مذودهما غنم ، ومسقيهم إبل ، ألا ترى أنك إذا قلت : مالك تمنع أخاك ؟ كنت منكراً المنع ، لا من حيث هو منع الأخ ، وذهب صاحب المفتاح إلى أنه لمجرد الاختصار ، والمراد : يسقون مواشيهم ، وتذودان غنمهما ، وكذا سائر الأفعال المذكورة في هذه الآية ، وهذا أقرب إلى التحقيق لأن الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما ، وصدور السقي من الناس ، بل من جهة ذودهما غنمهما ،

---

(١) المطول ص ٣٥٩ ، ٣٦٠ .

وسقي الناس مواشيهم ، حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما ، وكان الناس يسقون غير مواشيهم ، بل غنمهما مثلا لم يصح الترحم فليتأمل ففيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التأمل في كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما »[1] .

وقد علق السيد الشريف على هذه الموازنة وقال مشيراً إلى وجهة صاحب المفتاح : « وهذا أدق نظراً وأصح معنى »[2] .

* * *

(١) المطول ص ١٩٧ .

(٢) حاشية السيد الشريف على المطول ص ١٩٧ .